

## تقرير وكالة ستاندرد آند بورز

بتأكيد الجدارة الائتمانية لدولة الكويت عند المرتبة (AA) و (A-1+) مع نظرة مستقبلية مستقرة بالرغم من انخفاض أسعار النفط

### ترجمة موجزة

قررت وكالة ستاندرد آند بورز تأكيد تصنيفها للجدارة الائتمانية لدولة الكويت عند المرتبة (AA) و (A-1+) وأصدرت بتاريخ ١٤ أغسطس ٢٠١٥ تقريراً بذلك الشأن تناول كلاً من نظره عامة للتصنيف ومبرراته وآفاقه المستقبلية، وذلك على النحو التالي:

#### نظرة عامة:

- في ظل التراجع الحاد لأسعار النفط منذ يونيو ٢٠١٤ خفّضت الوكالة توقعاتها لفوائض الموازنة العامة والموازن الخارجية لدولة الكويت، أخذاً في الاعتبار الاعتماد الكبير للكويت على النفط.
- على الرغم من ذلك، فقد راكمت الكويت لسنوات عدة فوائض مالية وأصول أجنبية كبيرة جداً سوف تساعدها على تحمل الانخفاض الحالي لأسعار النفط.
- تعكس الآفاق المستقبلية المستقرة للتصنيف توقعات الوكالة بأن تستمر قوة الأوضاع المالية الداخلية والخارجية الشاملة للكويت بدعم من أرصدها المالية العالية. وتتوقع الوكالة بأن مصادر القوة هذه كافية لاحتواء مخاطر كل من الانخفاض الحالي لأسعار النفط، وعدم تنوع الاقتصاد المعتمد على النفط،

والأوضاع السياسية المتقلبة برأي الوكالة، بالإضافة إلى التوترات الجيوسياسية في المنطقة.

### مبررات التصنيف:

- تتوقع الوكالة أن يبلغ متوسط سعر برميل خام برنت نحو ٥٥ دولارًا لعام ٢٠١٥ ونحو ٦٧,٥ دولارًا للفترة من ٢٠١٥ حتى ٢٠١٨.
- تأثرت الموازين المالية الداخلية والخارجية للكويت بشكل ملموس بالانخفاض الحاد في أسعار النفط في العام الماضي. وبالرغم من ذلك، لم يتغير التصنيف الائتماني كونه يستند على المستويات المرتفعة للثروة المتراكمة والأوضاع المالية الداخلية والخارجية القوية جدًا، حيث قامت حكومة الكويت من خلال الهيئة العامة للاستثمار بمراكمة أصول ضخمة عبر سنوات عدة من خلال إنتاج النفط فيما تعتبره الوكالة نهجًا حصيفًا في توفير الثروة. وتقدر الوكالة صافي وضع الأصول الحكومية في نهاية ٢٠١٥ بنحو ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، وتعتبره الوكالة داعمًا رئيسيًا للتصنيف ويوفر مصدرة قوية تجاه انخفاض أسعار النفط. ومع ذلك، فإن التصنيف مقيد بالاعتماد الكبير على النفط وتقلبات الأوضاع السياسية المحلية وتوترات الأوضاع الجيوسياسية الإقليمية.
- سجلت الموازنة العامة شاملة الدخل من الاستثمارات التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار فوائض خلال العقد الماضي بلغت في المتوسط ٣٥% من الناتج المحلي الإجمالي، وساهمت تلك الفوائض في بناء صافي وضع الأصول المالية والخارجية القوي للحكومة. وبالرغم من الانخفاض في أسعار النفط، تتوقع الوكالة أن يستمر تسجيل فوائض في المالية العامة للسنوات المالية ٢٠١٥ - ٢٠١٨

بمعدل ١٤% للناتج المحلي الإجمالي. وتقدر الوكالة أن المالية العامة شاملة الدخل من الاستثمارات قد سجلت خلال السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ فائضاً بنحو ٣١% من الناتج المحلي الإجمالي قبل احتساب مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة بمعدل ٢٥% من جملة إيرادات الموازنة العامة للسنة المالية المذكورة. وتبلغ اعتمادات المصروفات في الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٦/١٥ نحو ١٩ مليار دينار كويتي مقابل نحو ٢٣,٢ مليار دينار للسنة المالية السابقة ٢٠١٥/١٤، وعادةً ما يكون الإنفاق الفعلي دون الاعتمادات. كما يتوقع تسجيل وفورات في المصروفات على دعم الطاقة وبعض المصروفات الأخرى غير المتكررة. وعليه، تتوقع الوكالة تسجيل فائض في المالية العامة للسنة المالية الحالية ٢٠١٦/١٥.

- تقدر الوكالة أن الصادرات النفطية القوية أدت إلى تسجيل فوائض في الحساب الجاري لدولة الكويت بنحو ٣٧% للناتج المحلي الإجمالي في المتوسط للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٤، وتتوقع الوكالة أن تتخفض تلك الفوائض إلى متوسط سنوي يبلغ نحو ١٥% للفترة ٢٠١٥ - ٢٠١٨. وأخذاً في الاعتبار النهج الحكومي باستثمار الفوائض في الخارج، تقدر الوكالة أن للحكومة صافي وضع أصول خارجية يعادل أكثر من ثلاثة أضعاف متحصلات الحساب الجاري في ٢٠١٤.

- ترى الوكالة أن نظام سعر صرف الدينار الكويتي القائم على الربط بسلة خاصة يحد من مرونة السياسة النقدية، إلا أنه يتوافق مع اعتماد الكويت على العوائد النفطية المقومة بالدولار الأمريكي، كما أن للكويت موارد كافية لحماية نظام سعر الصرف. وترى الوكالة أن النظام المصرفي والمالي يستمر مستقرًا، حيث تعمل البنوك في بيئة رقابية وتشغيلية قوية ومستويات رسملة صحية.

## آفاق التصنيف:

تعكس الآفاق المستقبلية للتصنيف توقعات الوكالة باستمرار قوة أوضاع المالية العامة والمراكز الخارجية مسنودة بأرصدة كبيرة من الأصول المالية. وتتوقع الوكالة أن مصادر القوة هذه ستكون كافية لمواجهة مخاطر التقلبات الحالية لأسعار النفط وعدم التنوع الاقتصادي والاعتماد على النفط وتقلبات الأجواء السياسية المحلية، بالإضافة للتوترات الجيوسياسية الإقليمية.

### ملخص العوامل الأساسية للتصنيف

محايد	المؤسسات
مصدر قوة	الاقتصاد
مصدر قوة	الوضع الخارجي
مصدر قوة	مرونة وأداء المالية العامة
مصدر قوة	وضع المالية العامة وعبء الديون
محايد	الوضع النقدي